

مليون دولار أرباح البنك العربي للربع الأول 218



«دبي : الخليج»

واصلت مجموعة البنك العربي تحقيق نتائج إيجابية خلال الربع الأول من العام 2016، حيث حققت أرباحاً صافية بعد الضرائب والمخصصات بلغت 218.3 مليون دولار للفترة المنتهية في 31 مارس/آذار 2016 مقارنة بـ 217.2 مليون دولار في الفترة المقابلة للعام 2015، كما نمت الأرباح التشغيلية بنسبة 5% باستثناء الحالات غير المتكررة مع المحافظة على مركز مالي قوي، حيث بلغت حقوق الملكية 8 مليارات دولار أمريكي في نهاية الربع الأول من العام 2016.

وقد أظهرت التسهيلات الائتمانية نمواً بنسبة 3% بنهاية الربع الأول لتصل إلى 24.4 مليار دولار أمريكي، بالمقارنة مع 23.7 مليار دولار أمريكي في الفترة نفسها من العام السابق، وجاء هذا النمو تماشياً مع استراتيجية البنك في التوسع من خلال طرح منتجات وخدمات جديدة مع المحافظة على جودة الأصول، في حين ارتفعت ودائع العملاء لتصل إلى 35.4 مليار دولار أمريكي كما في 31 مارس/آذار 2016 مقارنة مع 34.7 مليار دولار أمريكي بنهاية 31 مارس/آذار 2015 وبنسبة نمو بلغت 2%، ويمثل ارتفاع الودائع في معظم المناطق التي يوجد فيها البنك تعزيزاً لاستراتيجيته التي

تهدف إلى ضمان الحصول على ودائع متنوعة ومستقرة، وباستثناء أثر التغير في أسعار الصرف، أظهرت محفظة التسهيلات الائتمانية وودائع العملاء ارتفاعاً بنسبة 4% لكل منهما مقارنة مع العام السابق.

وأشار صبيح المصري، رئيس مجلس إدارة البنك العربي إلى أن النتائج القوية التي حققها البنك للربع الأول، تؤكد متانة البنك وسيره قديماً نحو تحقيق إيرادات مستدامة وعالية الجودة من أعماله المصرفية مركّزاً على انتشاره الجغرافي وتنوع موجوداته، كما أشار إلى أنه وعلى الرغم من بيئة الأعمال التي تتسم بالكثير من التحديات، فإن رؤية البنك الإيجابية واستراتيجيته الواضحة مكنته من مواصلة النمو وتعزيز السيولة وقاعدته الرأسمالية.

كما أكد نعمة الصباغ - المدير العام التنفيذي للبنك العربي - أن البنك ما زال يواصل أداءه القوي والاستمرار في النمو من خلال تحسين الربحية ونمو الإيرادات من العمليات البنكية بشكل قوي، مع المحافظة على استقرار الكلف التشغيلية حيث بلغت نسبة كفاءة (المصاريف إلى الإيرادات) 39.6%، وأضاف أن البنك حافظ على جودة محفظة التسهيلات الائتمانية ومتانة مركزه المالي من خلال سياسته الائتمانية الحسنة والمتماشية مع استراتيجيته، وانعكس ذلك من خلال انخفاض نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض إلى 4.7% وارتفاع معدل التغطية الذي وصل إلى 109%، بالإضافة إلى احتفاظه بنسبة سيولة مرتفعة متمثلة بإجمالي التسهيلات إلى الودائع بنسبة 68.9% في نهاية الربع الأول من عام 2016.